

انطوان نجم

التنظيم المؤسسي والمسؤولية في الديمقراطية

هنيئاً لأمةٍ تحمل أعباء الديمقراطية
وأثقالها، لأنها بذلك تسير إلى الحرية
بواسطة الحرية.

توطئة

في العام 1970، صدر لي في "منشورات الكتائب اللبنانية" كتيب بعنوان "التنظيم المؤسسي والمسؤولية في الديمقراطية". عالجتُ في هذا المؤلف غير ناحية من النواحي المرتبطة بالديموقراطية انطلاقاً من اقتناعاتي الفكرية آنذاك، ومن هموم ذلك الزمان وقضاياها ومفاهيمه وآفاقه وتوجهاته وتعابيره ومفرداته، وفي أجواء كانت فيها ديكتاتورية الإيديولوجيات التوتاليتارية مهيمنة، إما مباشرة وإما في حنين من افتقد غياب بعضها. وكنتُ، وسأبقى، في مواجهة حادة معها، لا هدنة فيها ولا سلام. وفي قراءة جديدة للكتيب، تبين لي أنه يلبي حاجة التزامية ما زالت قائمة وملحة، لأنّ للمواطنين موقفاً سلبياً من الالتزام الحزبي، خصوصاً في فكرته الرئيسة وهي "المسؤولية في الديمقراطية"، والتي أعتبرها محوراً وثابتة لا تستقيم ديموقراطية في غيابها، رغم تطلعي الحالي إلى رؤية جديدة لبنية الأحزاب ولدورها المساهم في نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع، والتي لم تعد متألّفة والبنيات الحزبية في السبعينات من القرن الماضي.

* * *

فلسفياً، تترابط "الحرية" و"المسؤولية" كينونة وارتباطاً عضويّاً. فلا "مسؤولية" إلا بـ"الحرية". ولا وعي لـ"الحرية" إلا بـ"المسؤولية". والمسؤولية دليل على الحرية وتعبير من تعبيراتها ونتيجة طبيعية لها. والمسؤولية مسؤوليتنا أجمعين، رسميين وغير رسميين، قادة وجماهير، منتجين ومستهلكين؛ كلُّ في نطاقه وبحسب قدراته ومواهبه وزخم إخلاصه وإرادته أن يكون فاعلاً في مجتمعه، لا مستقيداً منه وحسب.

* * *

أعيد اليوم نشر هذا البحث ساعياً إلى المحافظة على النصّ كما ورد، مع بعض التحسين في التركيب والسبك، وشيءٍ مما يوضح ويكمل من غير أن ينفّض. وإذا كان لا بدّ من تغيير وتعديل، أو إسهاب في الشرح، فسألجأ إلى

الهوامش حيث يسهل عليّ قول ما أراه ضروريًا من غير أن أثقل النصّ الأساسيّ أو أشوّش على سياقه.

وفي هذا الصدد، أراني ألفت القارئ منذ الآن إلى ناحية هامّة تُفهمه ما كنتُ عليه وما لم أعد فيه. أشير بذلك إلى أنّي وضعتُ بحثي يومئذ بروحيّة "الفكر القوميّ" المطلق، التي تربّيتُ عليها ونشأتُ فيها. هذا الفكر تخلّيتُ عنه تمامًا بعدما أكّدتُ لي معاناتي وتجاربي وأبحاثي اللاحقة أنه "خدع" إنتلجنسيا جيلي، على اختلاف تناقضاتها الفكرية، وانحرف بها عن الخطّ السويّ.

فلكي أفهم، اليوم، المجتمعات، فأنتني أنظر إليها في واقعها، لا انطلاقًا من تصوّر قبليّ لها ولا إيديولوجيّ. فأصفاها على ما هي عليه من غير تقبيح ولا تجميل. وقد وصلتُ إلى الإقرار بـ "التعددية المجتمعية" في لبنان وبحقيقتها الوجودية والتي رأيتُ، بعد البحث والتدقيق، أنّها لا تتناقض، حتمًا وحكمًا، وإمكان "المؤالفة" بين أبناء الدولة اللبنانية.

ا.ن.

في خضم الكلام على الديمقراطية والنظام اللبناني ومؤسساته، يهمننا أن نبين دور "المسؤولية" في قيام الديمقراطية وتكثيفها وإثرائها.

* * *

يقولون إن أحد الدلائل على حياتنا الديمقراطية هو أن البلاد تدير نفسها بواسطة ممثلين تختارهم غالبية الأمة في الاقتراع العام الدوري. أما نحن فنقول: إن الموضوع يكمن هنا. في هذه الغالبية. في مدى تعبيرها في الأحوال العادية عن حقيقة الإرادة الشعبية.

إن هذه الغالبية التي باسمها يتقرر ما يتقرر، هي نفسها الغالبية غير الراضية في أكثر الأحيان عن هذه القرارات. إنها تتصل منها. تنكر عليها. أبوتها. تنتقدها وتهاجم القائمين بها وتعتبر نفسها غير "مسؤولة" عنها. وحبّتها أن اشتراكها في ما يُعمل هو شكليّ قلباً وقالباً. ولو أن باستطاعتها أن توقف العاملين باسمها حيث يجب أن يقفوا لما كان تمّ باسمها ما تمّ.

ومراقبة الغالبية لمن تنتدبهم لتمثيلها والتصرف بشؤونها غير ذات أهمية في واقعنا اللبناني اليوم. هناك ممثلون ما إن ينتبهوا إلى فوزهم بالنيابة حتى يتفردوا بتصرفاتهم، منكرين على الناخبين أيّ حقّ في محاسبتهم، خصوصاً إذا بُنيَ الفوز على شراء أصوات الناخبين لا على اقتناعهم. فينتقل النائب من تكتل إلى آخر، ومن رأي إلى آخر، من غير أن نفهم دائماً أسباب هذا الانتقال ومن غير أن يبدو في الأفق ما يجعلنا ننتظره أو نحزره.

وهناك شعور عام لدى المواطنين أن هوة عميقة تفصل بينهم وبين القمّة، أيّ بينهم وبين ممثليهم وحكّامهم وزعمائهم وموجهيهم. المواطنون ينظرون بعين الريبة إلى ما يقوم به قادتهم، حتى ولو أعطي هذا العمل أفضل عناوين الخير العام.

إرثنا من الحذر مقبت وثقيل. ولكنه واقع. ومما يزيد في تأكيده سلوك القمّة ذاتها. فأكثر تصرفاتها غير متوافقة وما يأمله المواطن ويرجوه. ويكفي أن يطلع أحدنا على ردّات الفعل اليومية عند المواطنين ليدرك أن صلات الودّ بين القاعدة والقمّة تكاد تكون مفقودة.

ومن المفارقات أن المواطن الذي يُنكر على "الدولة" صدق النطق باسمه هو نفسه الذي يطالب "الدولة" بإعالتة. فقد مضى ذلك اليوم الذي كان المواطن فيه يعتمد على نفسه أو على المقربين إليه ليسويّ أمور حياته. كان في موقفه ذلك يردّ عن الدولة "شره" مقابل أن تردّ الدولة عنه "شرها". فكم من طرق شقها اللبناني في الثلاثينات أو الأربعينات من هذا القرن على نفقته

وبجهد؟ وكم من مشروع عام تعاون على تحقيقه أبناء هذه القرية أو تلك القسبة وحدهم؟ ولكن تعقيد الحياة وتنوع حاجات المواطن وضخامتها جعلته يفشل في مواجهة مصائره منفرداً، ويرهب هذه المواجهة. فاندفع يطالب "الدولة" بتأمين متطلباته أو تحمّل عبء ضروريّاته الأساسيّة على الأقل.

غير أنّ السرعة في تغيير علاقة المواطن بالدولة لم يقابلها تبدل مواز لها في نفسيّته من حيث نظرته إلى السلطة وثقته بها. فبقي الاتصال والتلاقي بين القمّة والقاعدة مثقلين بالحذر حيناً واللامبالاة حيناً آخر. فالثقة والحوار شبه مفقودين. فكيف يتمّ التعاون من غيرهما؟ وكيف تتمكّن القمّة في غيابهما من أن تعيش اهتمامات القاعدة وأن تتصرّف القاعدة بروح القمّة المسؤولة؟

من هنا أن "الغالبية" المعنيّة غير راضية ولا مرضيّة. فتكوينها غير صحيح. وطريقة تعبيرها عن وجدانها لا تحقّق المهمّة بأمانة. أيمن القول، بالتالي، إن الحكم عندنا يتمّ بواسطة الشعب؟ وإذا أردنا إقامة حكم حقيقيّ صحيح بواسطة الشعب، فما السبيل إليه؟

المسؤولية مرتكز الديمقراطية

نرانا، بادئ ذي بدء، في حاجة إلى تحديد معيار هذا الحكم. فما هو؟
إنه "المسؤولية". والمسؤولية تعبير عن حرية الإنسان وظاهرة الخلق
عنده.

والمسؤولية المقصودة ليست مسؤولية الحكام. إنها مسؤولية من هو منبع
السيادة: مسؤولية الشعب.

فحيث ينفذ الشعب يده من المسؤولية، تبطل "غالبية" أن تكون غالبية
صحيحة وسيادة نفسها، ويبطل النظام الذي يحيا في ظلّه أن يكون نظام "حكم
بواسطة الشعب". ولكن الشعب وغالبية ليسا مجردين من بعدهما الإنساني.
كما أنهما ليسا مجموعة أفراد. إنهما الجماعة. وقيمتها، قيمياً وعددياً، من قيمة
أشخاص الجماعة.

فانطلاقاً من نظرتنا إلى الشخص الإنساني، نعتبر أن "المسؤولية"، في
نهاية الأمر، هي مسؤولية شعب (وإن عبّرت عنها أكثرية) من خلال
مسؤولية المواطن كشخص وجماعة وبواسطتهما. بذلك لا تكون مسؤولية
الشعب مجموع مسؤوليات أفراد، بل خلاصة مسؤولية المواطنين
"الشخصية" و"المجتمعية" في آن واحد. ولا بدّ من أن يُطرح السؤالان
الآتيان: بماذا تعبّر المسؤولية عن نفسها؟ وكيف نلمس وجودها في الحياة
العامة؟

إثنان يعبران عنها:

- الثقة والحوار بين القمّة والقاعدة.

- إمكان مراقبة القاعدة القمّة مراقبة مباشرة مستمرة.

إنّ الآراء والميول المتعدّدة والمتشعبة التي يغلي بها المجتمع، وسرعة
الأحداث في عالمنا الحاضر، والمعلومات والحقائق التي لا يستطيع الاطلاع
عليها سوى من في القمّة، وبنوع خاصّ قادة الدولة الرسميين، كلّ ذلك يجعل
من المستحيل الاتفاق سلفاً ومسبقاً بين القاعدة والقمّة على المواضيع والمسائل
جميعها من حيث عددها وعناصرها وتفاصيلها والحلول الموافقة لها. فلا بدّ،
بالتالي، من أن يثق الشعب بالناطقين والعاملين باسمه في تقرير ما لم يجر
عليه الاتفاق المسبق. إذًا، لا تمثيل شعبياً من غير قيد وشرط، ولا تقييد خانقاً
له.

ولا تقتصر الثقة على هذه الناحية. إنها أبعد وأشمل. وهي تمتد بمقدار ما يتقلص الحذر والريبة اللذان يعيش شعبنا اليوم في جوّهما، مثلاً.

فالثقة تعني افتتاع الشعب بأن ممثليه وحكامه يعملون له ويعبرون عن وجدانه وآماله. وتعني، أيضاً، أن ممثلي الشعب وحكامه يثقون به وبحسن نيّته ويحترمونه وينصتون لأيّ همسة تصدر عنه. ولكن الثقة المتبادلة تبقى غير قابلة للتحقيق إلا إذا كانت القمّة والقاعدة في حوار وتفاعل مستمرّين، يربطهما ربطاً عضويّاً ويُشعرانها أنّهما كلّ لا يتجزأ.

والحوار شريان تغذية وحياة، لأنّ إرادة الحاكم ليست نسخة مطابقة مطابقة مطلقة لإرادة الشعب. فميول الحاكم ليست ميول الشعب ذاتها-على تعددها وتشعباتها-من غير نقص أو زيادة، وكماً وكيفاً.

الحكم ليس آلة تصوير فوتوغرافية تنقل واقعاً كما هو في إطاره ودقائقه. الحكم في أيدي أشخاص لهم فضائلهم ونقائصهم. ونظرتهم الخاصة إلى الأمور، بالإضافة إلى ما يتيسّر لهم من معلومات وحقائق لا تتيسّر لسائر المواطنين، لها وزنها الكبير في قيادة حياة البلاد العامة. فالحوار يسمح بالنقاش والأخذ والعطاء بين القمّة والقاعدة. فلا القمّة مستبدة ظلوم في نهجها وقراراتها، ولا القاعدة عمياء في آرائها وآمالها ومتطلباتها.

بالحوار، يقوم الحكم أيضاً بدور توعية وتنقيف. فيساهم في رفع القاعدة إلى مستوى المشاركة في التفكير الديموقراطيّ السليم.

إذاً، عندما نقول إن على الحكم أن يحقق آمال الشعب وأمانيه، فإنّ ذلك لا يعني فرض إرادة من جهة واحدة. بل يعني أن الحكم يحقق الإرادة الشعبية التي يوضحها ويبلورها الحوار والنقاش والافتتاع.

وتكتمل الثقة والحوار بين القمّة والقاعدة بإمكان مراقبة القاعدة القمّة مراقبة مباشرة مستمرة. لماذا؟

إنّ الأشخاص القيمين على الحكم بشر كغيرهم من الناس. لهم حدودهم في التفكير والنظر إلى الأمور. فقد يصيبون، وقد يخطئون. وقد يسيرون بوحى رسالتهم ووجدانهم، وقد يندفعون وراء هوى وهوس وأنايية. إنّ مبدأ السلطة المعصومة في الأنظمة السياسية، على أنواعها وتشعباتها ومراتبها، مبدأ خاطئ وخطر للغاية على صعيد الحياة العامة. من هنا فإنّ السلطة في حاجة إلى رقيب. وليس أولى من الشعب بالرقابة باعتباره صاحب السيادة ومنبعها.

والمراقبة المقصودة ليست تلك التي تكتفي بالعلم والخبر، المسبق والمؤخر. إنها الفاعلة سلبيًا وإيجابيًا، والقادرة على العمل في الوقت المناسب. وهي مراقبة الشعب المباشرة، المرهوبة الجانب، وذات الصوت المدوي لا الزاحفة على بطنها ذلاً وانكساراً.

والثقة والحوار وإمكان المراقبة يعوزها "ما" تتجسد بواسطته لتحقيق وتحقق المسؤولية. هذه الأداة هي "التنظيم المؤسسي".
"التنظيم المؤسسي" دعامة أساسية في ترجمة عبارة "حكم بواسطة الشعب" إلى واقع حقيقي حي.

"التنظيم المؤسسي" أشكال لتجمعات إنسانية منظمة، واضحة المعالم والغايات، وذات شخصيات معنوية مستقلة.

"التنظيم المؤسسي" انتظام قوى فردية لخلق قوى جماعية.
ولكن القوى الجماعية ليست مجموع القوى الفردية المنتظمة في المؤسسة. إنها ذات صفات خاصة تنتج من أنها جماعية. وحالها-على سبيل المثل الإيضاحي فقط-حال مواد كيميائية لها ميزاتها الخاصة وهي متفرقة. فإذا اجتمعت في وحدة تكوينية جديدة صار لها ميزات خاصة بها كجسم جديد غير الميزات الفردية السابقة.

والسبب في اقتناعنا بفعالية التنظيم المؤسسي لإرساء الديمقراطية على قاعدة "المسؤولية" هو أن هذا التنظيم يجعل المواطن يطلّ على حياة بلاده العامة وهو مسلح بما يسمح له بتحقيق "الثقة والحوار وإمكان المراقبة".
فـ"التنظيم المؤسسي" يسلخ المواطن من فرديته، فلا يعود المواطن يقف وحده، كوحدة عددية، تجاه الدولة، في أي معنى من معانيها. وعلى عكس الحكم الماركسي، فإنّ "التنظيم المؤسسي" يحفظ للمواطن مكانته وقيمه وتأثيره الفعّال فلا يُذبيبه في الطبقة ولا يجعله مجهولاً بين مجهولين تتحقق بواسطتهم "قوانين التطور والتاريخ".

"التنظيم المؤسسي" يبرز المواطن، قيمة وفعلاً، في شخصيته ومجتمعيته في آن واحد ومن غير فصل أو طلاق بين "جوانيته" وحياته العامة. وهذا ما ترجوه الفلسفة الشخصية لإقامة المجتمع الإنساني المرتجى.
ومن أنواع المؤسسات المعبرة عن التنظيم المؤسسي تأتي الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، على اختلاف أنشطتها، وهيئات الدراسات والأبحاث والنوادي...

دور الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب بتعبئة الجماهير وبلورة أهدافها وتنقيفها سياسياً ونشر الوعي فيها وتطوير آمالها وأمانيتها. بذلك لا تبقى إرادات المواطنين مبعثرة متفرقة، ولا مائعة مبهمة.

والمحاربون قوم يُفترض أنهم يعرفون ماذا يريدون. والمعرفة الواعية هي في أساس شروط النجاح. ويُفترض في الحزب، أيضاً، أن يحدّد الأهداف بروح مسؤولة وينظم المطالبة بها. وإذا كان التنظيم المؤسسيّ، عموماً، واسطة للقاء القمّة بالقاعدة لقاء محاور، فإن للأحزاب السياسيّة في هذا المجال دوراً كبيراً.

فبواسطة الحزب تتبثق القمّة السياسيّة من القاعدة، بمعنى أن القاعدة تختار من صفوفها من يتولّى إدارة السياسة والجدير بالوصول إلى الحكم. فتكون القمّة من جوهر القاعدة. ويكون للتفاهم إذ ذاك مجال كبير. ووقتئذ يكون للقاعدة سلطة مراقبة القمّة. والمراقبة هنا مراقبة فعّالة ومباشرة، أي أن الشعب يتصل مباشرة بالقمّة ويطالبها بتأدية الحساب. والحساب على مستويين: عموديّ وأفقيّ، متلازمين ومتكاملين.

المستوى العموديّ هو بين الشعب وممثليه والناطقين باسمه. فسواء أكان الحزب في الحكم أم خارجه فإن المحاربين والمؤيدين يستوضحون مباشرة ممثليهم والناطقين باسمهم شؤون الساعة والسلوك السياسيّ.

أما المستوى الأفقيّ فهو مراقبة في مستوى المؤسسات سواء أكان المراقبون في دست الحكم أم في المعارضة. وقد تأخذ هذه المعارضة طريقاً مختصرة وهي مراقبة قمّة المعارضة قمّة الحكم، أو العكس بالعكس. فيقتضي على المعارضة أن تراقب المستوى الأفقيّ دائماً لنألاً تتحدر علاقة المعارضة-الحكومة إلى مساومات مصلحيّة أنانية.

وليس في هذا التنبيه أيّ تناقض مع مبدأ ثقة القاعدة بالقمّة، لأن الثقة لا تعني الاستسلام الأعمى. إنّ على القمّة أن تكتسب هذه الثقة في كلّ لحظة. ولا يمكن أن تنالها مرّة واحدة ونهائيّة. إنّها ثقة خاضعة للامتحان الدائم.

إذاً، مراقبة القاعدة القمّة بواسطة التنظيم الحزبيّ تكون مراقبة واضحة، معلومة الأهداف والسبل، وفاعلة في اللحظة التي يقتضي على المراقبة أن تقول كلمتها فيها.

دور المؤسسات اللأسياسيّة

تلاقي السلطة الرسميّة النصّح والإرشاد والتحذير والمساعدة العمليّة من مؤسسات لأسياسيّة كالنقابات وبعض الجمعيات وهيئات الدراسات والأبحاث

والنوادي ولجان الأنشطة المختلفة... ولمعونة هذه المؤسسات فوائدها الكبيرة، خصوصاً أننا لا نؤمن بعصمة سلطة الدولة الرسمية وكتيية معرفتها وقدرتها. الدولة، هذه الشخصية المعنوية التي تدير أمورها سلطاتها الرسمية، غير قادرة وحدها على فهم كل شيء وعمل كل شيء وإعطاء المواطن كل ما يصبو إليه ويحتاجه. والحاكم غير قادر على وضع نفسه موضع كل مواطن وعلى التنبؤ بكل تطورات المواطن وحاجاته. لذلك كان اتصال الدولة بالمواطن بواسطة التنظيم المؤسسي ضرورة ملحة وعظيمة الفائدة.

فالسطة التي تسترشد النقابات لمعالجة أمور العمل إنما تسلك الطريق النيرة لأن محادثتها أصحاب معرفة ومصحة. فتعالج السطة موضوعها موضوعياً. ويكون المواطنون قد قاموا مباشرة، وبأنفسهم، بخدمة أنفسهم. ويحصل، بالتالي، تجاوب بين الشعب والسطة مادام تسيير الأمور يعود إليهما معاً، تعاوناً وتفاهماً.

وفي رأينا أن توجد الدولة لكل ناحية من نواحي الحياة العامة هيئة مختلطة من موظفين وغير موظفين يكونون أصحاب خبرة واختصاص ومصحة، تسترشد بها الدولة وتحمل توصياتها على محمل الجدية. وكبير هو مقدار الفائدة التي يجنيها مجتمعنا في حال وجود مجلس للشؤون الاقتصادية وآخر للشؤون الصحية ولشؤون الإعلام ولشؤون العلم والثقافة ولشؤون العدل، إلخ...

والجمعيات والنوادي الخاصة لا تقل عن الأحزاب والنقابات والهيئات والمجالس المنوه بها أنفاً أهمية وضرورة من حيث إرشاد السلطات ومساعدتها. فجمعيات مكافحة بعض الأمراض الخطرة تساهم في حملات التوعية الوقائية بقوة وشكل أثبتا فعالية هذه الجمعيات وضرورتها. والنوادي واللجان العلمية والفنية والثقافية، أيضاً. فالندوة اللبنانية ولجنة مهرجانات بعلبك صفحتان ذهبيتان في تاريخ الفكر والفن اللبنانيين. إتهما ثمرتا إيمان وجهد يعرف الله وحده طاقتهما.

دور التعاونيات

أما التعاونيات، على أنواعها، ولا سيما الزراعية منها، فقد أثبتت في بلدان عديدة كبير فائدتها. فبواسطة التعاونية تتضافر الجهود المادية والمعنوية وتتشارك في سبيل تحسين الانتاج كميّة ونوعاً وفي سبيل تصريفه. وهي من وسائل تقريب المواطنين بعضهم إلى بعض في وحدات معيشية وحتى مصيرية. فتساهم في تقليص النزعة الأنانية أو، على الأقل، في تخفيف

وطأتها. وهي سبيل لاهتمام المواطن بأمره بنفسه فيبتعد عن الاتكالية ويتخلص من الوسطاء واحتكارية الطمّاعين من التجار.

وروحية التنظيم التعاوني ليست غريبة عن اللبنانيين. فتاريخنا الشعبي مليء بأخبار "العونات" التي كان مواطنونا يقومون بها من أجل تبادل خدمات ومنافع وتحقيق مشاريع عامة. فالإنسان الذي اختبر "العونة" ومنافعها، وهي ليست شيئاً يذكر بالنسبة إلى التنظيم التعاوني، لا يتمرد على فكرة هذا التنظيم ولا يقاومه إذا وعى دور التعاونية ومهمتها وتأثيراتها النفسية.

دور المجالس البلدية

ومن المؤسسات ما هو ذو طابع رسمي وشعبيّ معاً كالمجالس البلدية. فالمجلس البلديّ يمثل، ولو رمزياً وجزئياً، شكل الديمقراطية شبه المباشرة بتوليّ الشعب أمره بنفسه. إنّ المجلس البلديّ تذكير دائم للمواطن بأنّه القائم بسياسة شؤونه وبأنّه أصل السيادة، وعليه ألا يتخلى عن واجبه الأصيل، خصوصاً إذا أعيد النظر جذرياً في مهمّة البلدية وغايتها.

إن أبناء النطاق البلديّ يعرف بعضهم بعضاً، ويعرفون حاجات بلدتهم ومتطلباتها، والطرائق النفسية الواجب سلوكها في ما بينهم للوصول إلى الأهداف والغايات العامّة. ولأنّ أبناء البلدة يتولون أمورهم بأنفسهم فهم يشعرون بأن المسؤولية تقع عليهم وحدهم إذا تلكأوا عن واجباتهم وأخلوا بها. فيكون التنظيم البلديّ واسطة لممارسة المواطن مباشرة حياته الديمقراطية.

مقتضيات الديمقراطية الاجتماعيّة

الديموقراطية الصحيحة المتوافقة والمعطيات التاريخية الراهنة هي الديمقراطية الاجتماعيّة. ومقتضياتها أربعة: أن تكون عقيدة الدولة إنسانية، أن ينتظم المواطنون في مؤسسات، أن يكون الشعب ذا تربية مدنيّة عميقة، وأن تسيّر الدولة سياسة التخطيط.

وإذ نبحث في التنظيم المؤسسيّ نحصر كلامنا فيه.

هل يكفي أن ينتظم المواطنون في مؤسسات لنعتر أن شرطاً أساسياً من شروط قيام الديمقراطية قد تحقق؟

إنّه شرط أساسيّ. ولكنّه غير كافٍ وحده. هناك شروط ينبغي أن تلازم التنظيم المؤسسيّ. فإذا لم تيسر يفسل وتسقط معه الديمقراطية.

هذه الشروط ثلاثة: أن يأتي التنظيم المؤسسيّ طبيعياً لا قسرياً ولا اصطناعياً، أن تسود أعضائه مناقبية أخلاقية عالية، أن يعبر عن كثاريّة المجتمع وأن يحقق غاياتها.

الشرط الأول

إن الدعوة إلى الانتظام في مؤسسات يجب أن تحترم حرية الإنسان وكرامته. والافتتاح الشخصي ركيزة هذا الاحترام. ودور التوعية خلق الإقناع. فإذا اقتنع المواطنون بفوائد التنظيم المؤسسي وجاءوا إليه بملء وعيهم وإرادتهم توسمنا خيراً واستبشرنا.

أما إذا فرض فرضاً فإنه فاشل حتماً. وحتمية الفشل تعود إلى أن غير المقتنع وغير المنضوي بحرية لا يقومان بمسئزمات الانضواء. والقسرية تطعن حرية الإنسان وتحط من كرامته. وهذا ما لا يتوافق والديموقراطية. وهل من ديموقراطية حيث الحرية ملجومة والكرامة مهدورة؟ فاصطناعية التنظيم المؤسسي تساوي قسريته في النتائج، وفاعليته لن تكون بذات بال. فهل طبقت النتائج الزراعية في الاتحاد السوفييتي الآمال التي عقدت على "الكولخوزات والسوفخوزات"؟ لقد كان للتنظيم التعاوني القسري هناك مساوئه الكبرى على صعيد الإنتاج، فضلاً عما سببته من إرهاب واضطهاد. وقد أعطانا العالم العربي في العشرينات الأخيرة غير مثال على فشل التنظيم الحزبي المصطنع.

فمن أمثال "حزب التحرير العربي" لمؤسسه إديب الشيشكلي، أحد رؤساء الجمهوريّة السابقين في سوريا، إلى أمثال "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من مصر وسوريا والعراق، تسجلّ الفشل تلو الفشل. فلم تعبّر هذه الحركات عن وجدان الجماهير، ولم تفعل في نفوس الناس ولم تحقق-ولن تحقق-أهدافها وغاياتها.

وهذا ما نُحبّ أن نسمعه مواطنينا الذين يطالبون بين الفينة والأخرى بحلّ الأحزاب القائمة حالياً وإعادة تكوينها على أسس جديدة، أسس تضمن، في نظرهم، تصحيح أوضاعها وتطويرها، كأنّ عملية الحلّ عصا سحرية تزيل أسباب وجود هذه الأحزاب ودوافعها. مع العلم أنّه من الضروريّ إيجاد بعض التشريعات التي تساعد على تحسين أوضاع الأحزاب وتطويرها، ولو بعض الشيء، وعلى تنظيم الحياة الحزبية في لبنان.

إن الحركة الجماهيرية غير قابلة للحياة وغير واصله إلى ما تبغيه من أهداف إذا لم تكن معبرة في وجودها عن حاجة وعن وجدان.

الشرط الثاني

واستكمالاً للشرط الأول، يجب أن تسود أعضاء المؤسسات مناقبية أخلاقية عالية.

والمناقبيّة للمؤسّسة كالروح للجسم. وهي، بالتالي، أكثر من احترام نظام وتنفيذ قرار. إنّها وهج يُلهب قلب الإنسان، وعبير يضمّخ كلّ خلية من خلايا كينونته. لا بل تصبح وكيانه واحداً.

وغياب هذه المناقبيّة عند الكثيرين من المنضوين إلى مؤسّسات سياسيّة ونقابيّة سبب عميق من أسباب ابتعاد مواطنينا عن التنظيم المؤسّسيّ، عموماً، وعن التنظيم الحزبيّ بنوع خاصّ.

وهذا الغياب جعل العديد من الأحزاب في غير دولة يفشل. فيفشل معه السير نحو الديموقراطيّة. وهذا ما كان منطلق مجلس الثورة المصريّ الذي قام بحركة 23 تمّوز عام 1952، ومنطق الجمهوريّة الخامسة في فرنسا. وكان هذا المنطق سلاح الجنرال ديغول الأمضى حدّاً. وفي الواقع، متى نشعر من ابن القرن العشرين قبولاً بالحكم الديكتاتوريّ، أو على الأقلّ ترحيباً به وتمنيّاً له؟

الديكتاتوريّة بنت الديموقراطيّة المهترئة

تحليلنا للأوضاع العامة في عديد من البلدان يجيب أن اهتراء الديموقراطيّة أبو هذا التميّ وأمه. وترحيب بعض الناس بالديكتاتوريّة تعبير عن قرفهم من هيمنة الفوضى واستباحة الحرمات. وما كانت الديموقراطيّة لتصل إلى هذا الحدّ من التآكل والهزال لو لم تكن العيوب قد نخرت مؤسّساتها حتى الصميم الصميم. ففسد الملح. وإذا فسد الملح، فبماذا يُملّح؟
فما تكون، إذًا، عناصر المناقبيّة الواجب تيسرّها في المؤسّسات وأعضائها كي لا يفسد الملح؟

قلنا إن المناقبيّة روح ووهج وعبير. بذلك تتخطى عناصرها. إنّها نوعيّة، طبيعةً وجوهرًا. وما تعداد بعض عناصرها إلا من قبيل الأمثلة وحسب.

فلكي يحقق التنظيم المؤسّسيّ ما نرجو منه، ينبغي على كلّ شخص فيه أن يعتبر نفسه قيمة فاعلة مطوّرة. فيتصرّف وكأنّ مساهمته في المؤسّسة عمل لا بديل منه ولا غنى عنه. لا بل عليه أن يُلقي بنفسه في خضمّ المسؤوليّات، متخلّيًا عن الراحة الكسلى وإغراءاتها.

ومن مفاهيم الانضواء المؤسّسيّ الخاطئة أن يدخل في روع المنضوي أن تسجيل اسمه في المؤسّسة كفيل وحده بتحقيق ما تصبو إليه المؤسّسة، فلا داعي لأيّ نشاط من قبله. إن هذا الموقف يهبط بالانضواء إلى حال القيمة العدديّة غير الفعّالة. فيستكين المنضوي في زاوية هادئة دافئة منطويًا على

نفسه ومنتوقعاً فيها. إنَّ هذا الانغلاق يدفع المنضوي إلى اعتبار نفسه عالمًا قائمًا بذاته، لا صلة له بأحد أو بشيء، فيتجاهل وجود غيره، فإذا هو من الفردانية في الصميم، فلا يبقى له شيء من روحية الانضواء المؤسسي وأهدافه.

المنضوي المنفتح المحاور

وعلى المنضوي، أيضاً، واجب الانفتاح والحوار في سبيل إثراء إنساني متبادل.

المنضوي المنفتح المحاور يكتسب ثقافة وتجارب ترفع من مستواه الشخصي، فضلاً عن تحقيق رسالته كمنضوي. ورفع المستوى الشخصي يساهم بدوره في جعل انفتاحه وحواره أكثر غنى وأشدّ فعالية. إنَّ الحركة الجدلية المعطاء التي يخلقها الانفتاح والحوار تجعل المنضوي وبيئته في أخذ وعطاء مستمرين، يزدادان غنى وتأثيراً متبادلاً على نحو متواصل.

ويخطئ المحاور إذا حصر مهمته في بثّ مبادئه والدعوة لها. فلأن الحوار انحرف هكذا عن هدفه الأصيل عند الكثيرين من المحازبين، وخصوصاً الدعاة منهم، نراهم فشلوا في دخول قلوب الناس. فانكفأوا يتذمرون ويتبرّمون وينعتون غيرهم بالغباء أو سوء النية. وتؤول النتيجة إلى ازدياد صفاقة الجدار الفاصل بين هؤلاء وأولئك بدلاً من استشفافه وزواله.

ولأن هذا النوع من "المحاورين" يعتقد أنه خزانة الحق ومالك الحقيقة وقابض عليها بكلتا يديه، يتنازل بذلك عن دوره ومهمته ليصبح كائنًا متعصبًا لا يرى نوراً إلا نور مصباحه ولا يأمل فجرًا إلا من أفقه. فبدل أن يكون محازباً-إذا كان منضوياً إلى حزب-يصير متحزباً أعمى. وبدل أن يكون شاهداً يشهد للحق، أيًا كان الحق وأينما كان، يهبط إلى مستوى المتزمتين وخنّاقى الحوار والانفتاح.

وإذا كان انغلاق المنضوي على ذاته وتركه الأمور تجري بمعزل عن فعله فيها غريبين عن روحية التنظيم المؤسسي، فإنّ اندفاعه وحماسه النابعين من الهوى والهوس هما أقرب إلى التنويم المغناطيسي منهما إلى الحمية والتضحية الواعيتين الرصينتين، وهما غريبتان، أيضاً، عن روحية التنظيم المؤسسي الصحيحة.

فالهوس يكبل المنضوي ويلقي به في أتون الانسياق الأعمى ويجعله يلون الدنيا بلون نظارتيه، فينسى نفسه ويذوب في المؤسسة. فإذا هي منغلقة

على ذاتها، ومصابة بالدوران حول نفسها، قاطعة مجال الحوار والتلاقي مع الآخرين، وإذا فردانيتها الجماعية سمّ زعاف لأفرادها والمجتمع. فعلاقة "الأنا" بـ"نحن" في حاجة إلى تحديد لئلا تتوقع "الأنا" فينقطع المرء إنسانياً عن محيطه البشري وبهذا يخسر إمكان تحقيق الذات-، ولئلا تطغى "نحن" على "الأنا" فيذوب الشخص وتضيع قيمته. إن "الأنا" لا تصل إلى المستوى الإنساني المرتقي إلا إذا كوّنت من "الأنوات" "نحن" تعترف بأن قيمتها تنبثق من قيمة كل "أنا". فنتكامل "الأنا" و"نحن". فترتفع الأولى عن طريق الثانية ومن خلالها من غير أن تبتلع هذه تلك، ومن غير أن تستبدّ تلك بهذه. وإذا طغت "نحن"، كان شعور المنضوي أنّه غير مسؤول شخصياً، سواء أخطأت "نحن" أم أصابت. وانتفاء الشعور بالمسؤولية ينفي معه الديموقراطية.

لذلك فإن معيار إنسانية المؤسسة هو التزامها، عقيدةً ونهجاً، بحق الشخص في تحقيق إنسانيته. ومن شروط نجاح المؤسسة في ذلك هو سلوك الشخص فيها بمناقبية عالية.

قد يرى بعض الناس في ما جاء عن مناقبية المنضوي "عظة" يزخر فيها كلام منمّق، لا حول لها ولا طول.

أمّا الجواب عن ذلك فمستمدّ من الواقع الحياتي الملموس. مهما تيسّرت شروط النجاح الخارجية لهدف ما، ومهما اشترعت له قوانين وأنظمة، فإن الوصول إليه فاشل حتماً إذا لم يضع فيه العامل له قلبه ووجدانه. والتاريخ، قديماً وحديثاً، يشهد أنّ ما من نجاح توصل إليه شخص أو جماعة إلا بعدما عاش هذا الشخص وتلك الجماعة داخلياً وخلقياً وسلوكياً، مقتضيات أهدافهم.

إذاً، لا يكفي الوجود الواقعي أو القانوني للتنظيم المؤسسي لترسخ إحدى ركائز الديموقراطية. يجب أن يحيا أعضاؤه خلقيةً ومناقبيةً. لذلك فإن واجب أولي الأمر في المؤسسات التشدد في مناقبية الأعضاء ومنع غير المناقبيين من التسلل إلى مؤسساتهم. فأمثال هؤلاء يدخلون الفساد في التنظيم المؤسسي.

الشرط الثالث

ولكي يساهم التنظيم المؤسسي في إقامة الديموقراطية على أساس المسؤولية، يقتضي أن تتعرّز مجالات التفتّح الحرّ لشخصية المواطن. من هنا،

إن الشرط الثالث الملازم للتنظيم المؤسسي هو أن يأتي هذا الأخير معبراً عن كثارية المجتمع ومحققاً غاياتها.

فما هي كثارية المجتمع؟

معطيات الواقع المجتمعي، البدهية منها والمستقاة من دراسات واستقصاءات علمية، تظهر أن أعضاء المجتمع يتباينون مواهب وأهدافاً، قدرات وطاقات، غايات وسبلاً ووسائل. أما نقاط إجماعهم فتتعلق غالباً بالأهداف البعيدة الجوهرية.

والشخصية الإنسانية في حاجة إلى ما يتلاءم ومعطياتها، ويتجاوب وطاقاتها ومستلزماتها، كي تنغمر في المدى الحيوي الضروري لنموها وتفتحها. والمجتمع لا يعبر عن نفسه في الأهداف التي يجمع عليها أبنائه بسبيل واحد ولون معين واحد. إنه يغلي بالسبل والألوان.

والتنوع لا يعني بالضرورة تناقضاً وتعارضاً. كذلك الاختلاف. ففي التنوع والاختلاف تكامل. وفيهما، أيضاً، تحاور ينتج منه كل خير وفائدة. فإذا أردنا أن يذهب الشخص إلى الانضواء المؤسسي بحرية وسموً مناقبي رفيع، وجب علينا أن نترك له حق اختيار المؤسسة التي يريد، نوعاً وهدفاً، والتي يرتاح إليها ويشعر بأنه في الجو المناسب له وللحياة التي يرغب فيها. إذاً، المجتمع التواق إلى التقدم يكون "كثارياً" بطبيعته.

فائدة الاعتراف بكثارية المجتمع

الاعتراف بكثارية المجتمع ضروري لتحقيقها وتنظيمها والإفادة منها في نمو شخصية الإنسان وتفتحها بحرية وكرامة. لذا لا يتفق مفهوم الكثارية مع الديكتاتورية، أيًا كانت صبغتها ورائحتها. والقول بالكثارية والديكتاتورية معاً كالقول بالمربع المستدير.

فإذا كان كل شخص في حاجة إلى جو ينسجم وإياه ويرتاح إليه، وإذا كان من واجب المجتمع تيسير هذا الجو، فإن من اللامنطق أن يفرض على المجتمع "مؤسسة" واحدة تدعي احتكار آمال أبنائه وأمانهم. ثم نتساءل: هل في مقدور هذه المؤسسة تلبية احتياجاتهم الروحية والنفسية والمادية كلها؟

قد تهتم المؤسسة بـ"كل" ما يبدو لها مهماً للإنسان، وتخلق له من المؤسسات-التابعات ما لا عد لها ولا حصر. ومع ذلك يشعر الإنسان بأنه في غير الجو الذي يريد وفي غير الرحاب التي يأمل. فيتململ وترتفع النقمة في

صدره، فـ"تضطر" المؤسسة إلى خنق التملل والنقمة بالإرهاب. وكثيراً ما تتماهى في الإرهاب وتغرق فيه.

فكم من "كرافشكو" يختار الحرّية لو قدر على تحقيق أمنيته؟ وهذا صوت "باسترناك" يتردّد صدها في أمثال "يولي" و"دانييل" ويجوب النفوس أبداً.

إنّ خطيئة وحدانية المؤسسة في المجتمع أنّها تحتكر الشخص بكليته. ثمّ إنها تجهل أو تتجاهل أن غاية حياة الشخص يحددها الشخص نفسه. إنّ المؤسسة الواحدة في المجتمع وإن كان لها تابعات كثيرة- تبقى في حقيقة الواقع مؤسسة "واحدة"، تفرض نفسها قسراً على المواطن بحكم وحدانيّتها. وما كان لهذا القسر أيّ صلة قربي بالديموقراطية ولن يكون. لذلك تتماهى السلطة ومؤسسة المجتمع الواحدة، ممّا يحول دون الحوار الحرّ الخلاق بين القمة والقاعدة، ويحول دون قيام الثقة بينهما وإمكان المراقبة. فتنتفي المسؤولية وهي قاعدة الديموقراطية وركيزتها.

والكثاريّة في المجتمع مختلفٌ عليها مبدأً وتطبيقاً. فإذا وضعنا جانباً الإيديولوجيات التوتاليتاريّة والحكم الفرديّ المعبر عن طموح حاكم مستبدّ وعن نزعته الديكتاتوريّة، نرانا أمام اعتراضين. الأوّل تمثله الماركسيّة. والثاني، يقدّمه الواقع المجتمعيّ في بعض الدول الآسيويّة والإفريقيّة النامية والمستقلّة حديثاً.

الكثاريّة والإيديولوجيّة الماركسيّة

ترى الإيديولوجيّة الماركسيّة في الكثاريّة تعبيراً عن تعدّد الطبقات في المجتمع. ولأنّ المجتمع "واحد"، طبقةً وهدفاً، فإنّ الحكم الماركسيّ يعتبر الحزب الشيوعيّ والمنظمات والهيئات التابعة له والدائرة في فلكه وبتوجيهه، المسؤول الوحيد في المجتمع.

جوابنا على الماركسيّة أنّ الشخص الإنسانيّ لا تنحصر كينونته في وجوده المجتمعيّ. فالغاية التي يرسمها الشخص لحياته قد تتعدّى الحياة المجتمعيّة. والشخص أكثر من سياسة. وعطشه إلى حياة أفضل لا ترويه قطرات هزيلة. والتنظيم المؤسسيّ القائم على مبدأ الكثاريّة يتعدّى المؤسسات السياسيّة والاجتماعيّة الزمنيّة الأخرى ليصل إلى المؤسسات الروحيّة المتعلقة بصميم صميم جوائنة الإنسان.

ثم إنَّ وحدانيّة الطبقة تفرض، أيضاً، في الإيديولوجيّة الماركسيّة وحدانيّة التوجيه. فيكون الحزب الشيوعيّ الموجّه الوحيد الأوحد للمجتمع بكلّ ما فيه من تنظيمات وهيئات، وتكون الحقائق التي يقدّمها الحزب هي الحقائق الوحيدة الصالحة.

فالمشكلة، إذًا، تتجاوز الوجه الذي يبدو للوهلة الأولى. فلأنّ المؤسّسات التي نؤمن بضرورة وجودها ليست المؤسّسات السياسيّة وحدها، أو المؤسّسات التي تصبّ أنشطتها في بحر السياسة، ولأنّ المؤسّسة، بالتالي، ليست بالضرورة تعبيراً عن وجود طبقيّ فحسب،

ولأنّ المؤسّسات تتراوح أنواعها بين المؤسّسات السياسيّة والمؤسّسات الروحيّة، مروراً بما بين هذه وتلك من مؤسّسات وتنظيمات وهيئات... ولأنّ كينونة الإنسان تتجاوز واقعها المجتمعيّ إلى وجود روحيّ، ولأنّ المؤسّسة السياسيّة غير قادرة وحدها على ملء قلب الإنسان ووجدانه وتحقيق آماله وأمانيه كلّها،

فإنّ الكثاريّة في المجتمع ضرورة إنسانيّة لا غنى لنا عنها. وكلّ تنكّر لها فاشلٌ حتماً وسلفاً لأنه يناقض طبيعة الإنسان.

الكثاريّة والدول النامية

أمّا المشكلة التي يبرزها الواقع المجتمعيّ في بعض الدول الآسيويّة والإفريقيّة النامية والمستقلّة حديثاً فمن الصعوبة بمكان.

فشعوب هذه الدول مجزأة لغويّاً وقبليّاً وطائفيّاً دينيّاً. وهناك تصوّر أنّ في تحقيق الكثاريّة فيها مجازفة غير سليمة العواقب. نظريّاً، قد تشكّل كلّ قبيلة وكلّ طائفة مؤسّسة قائمة بذاتها ومتوقعة على ذاتها، ممّا يخلق خطر تصادم في ما بين "المؤسّسات"، فخطر انقسام داخليّ مُفجّع.

لا شكّ في أن التوفيق بين مبدأ الكثاريّة والسعي إلى الوحدة الوطنيّة الديمقراطيّة ليسا بسهلين في مجتمعات لا تزال بعيدة عن النضج الديمقراطيّ. فأين الحلّ، إذًا؟

قد يجزئ بعضهم مبدأ الكثاريّة فيطبّقه في مجال النقابات والتعاونيات ومجالس ولجان الأنشطة غير السياسيّة. أمّا السياسة فيحتكرها الحزب الواحد، أو الحاكم ومساعدوه مع إلغاء كلّ وجود حزبيّ، خصوصاً إذا "ثبت" على وجه اليقين المطلق "إخلاص الحاكم ونزاهته وتضحّيته" في سبيل شعبه.

في رأينا أن هذا الحلّ غير صحيح وغير قابل للتطبيق. والسبب أن الحزب الواحد سيعمل، بصورة واعية أو لاواعية، للهيمنة على شؤون البلد، فيسيطر، بالتالي، على النقابات والتعاونيات وهيئات التوجيه وسواها... علماً بأنّه لا يجوز الركون إلى عصمة الحاكم أو نزاهة بطانته. فقد أظهرت الانقلابات في بعض البلدان فساداً رهيباً كان مستشرياً في عهد حكّام أبرزتهم الدعاية مثال التجردّ والنزاهة الخالصين.

كلّ سلطة في حاجة إلى رقيب. وهو أمر ينبغي ألا ننساه ألبتّة، وألا يغيب عن بال الساعين إلى حلّ مشكلة الحكم في البلدان النامية والمستقلّة حديثاً.

العقل الإنسانيّ قادر على ابتداع الحلول الكفيلة بتحقيق مبدأ الكثارية ومبدأ الرقابة الفاعلة معاً انطلاقاً من ظروف كلّ بلد.

على هذا، قد يصل العاملون في هذا الحقل إلى حلّ يقود البلد إلى الحكم الديمقراطيّ مع المحافظة، في الوقت نفسه، على الحرّيات الأساسيّة، للتوفيق بين الغاية والوسيلة، وللسماع بالاستقرار وبالسير في الطريق الإنسانيّ الصحيح.

لا ديموقراطية إلا بالديموقراطية

على كلّ، إنّ الحرمان من الديموقراطية (ولو في الحدّ الأدنى) لا يقود إلى الديموقراطية. والقبول بأخطار الديموقراطية شرط للوصول إليها. والشعب الذي لا يمارس الديموقراطية لا يسير في الطريق إليها. فالطفل لا يتعلّم المشي إلا إذا حاول أن يمشي رغم الصعوبات التي تُبكيه وتُدميه.

والطريق إلى الديموقراطية كثيرة التعاريج والمنحدرات والمرتفعات والأخطار. فإذا قبلنا المخاطرة والرهان وصلنا. وإذا أردنا الوصول إلى الديموقراطية بقفزة واحدة أو بغير الطرائق الموافقة يكون الفشل حليقاً لنا. فمن الأفضل والأجدي أن نصل تدريجياً وبتعب وعرق وتضحيات ومخاطرة إلى وحدة وطنيّة وديموقراطية صحيحة صلبة وثابتة، من أن نحيا في وحدة وطنيّة وديموقراطية مصطنعة وموهومة، ليس لها أسس وركائز، تنفرط حبات عقدها عند الصدمة الأولى.

ويفرض مبدأ الكثاريّة معالجة نقطتين. تتعلّق الأولى بالنقابات والسياسة. والثانية، بنوعيّة الأحزاب التي تسمح لها الدولة بالعمل الشرعيّ.

النقابات والسياسة

لا شكّ في أنّ كلّ مؤسسة تهتمّ بأحد الشؤون العامة تتدخلّ بطريقة أو بأخرى في الحياة السياسيّة. من الثابت أن أعمال مثل هذه المؤسسة تصبّ في نهاية الأمر وبدرجات متفاوتة في السياسة. والنقابات، من هذا القبيل، أقرب المؤسسات، بعد الأحزاب، إلى التأثير في السياسة والتأثر بها في آن واحد. فانطلاقاً من هذا نتساءل: ما مدى علاقة السياسة بالحياة النقابيّة؟ وإلى أيّ حدّ تسمح النقابة لنفسها بالتدخلّ في السياسة؟ لقد عولج هذا الموضوع كثيراً. والإجابة عنه تختلف باختلاف العقائد والإيديولوجيات.

لم يبخل تاريخ الحياة النقابيّة في إظهار الطرق والأساليب التي اتبعتها الحركة النقابيّة في العالم منذ نشوئها وإظهار العقائد والمفاهيم التي قادتها وغدّتها. ماضي الحياة النقابيّة غنيّ بالخبرات والعبر. فإفادة من هذا الماضي ودروسه، وسعيّاً لأنّ يحقق التنظيم النقابيّ مرتجاءه، نرى أن تتحدّد علاقة النقابة بالسياسة انطلاقاً من غايات التنظيم النقابيّ وأهدافه. أهداف السياسة تشمل كلّ أمور الشأن العام، بما فيها النقابيّة. أمّا أهداف التنظيم النقابيّ فتبقى دون أهداف السياسة، كمّاً واتساعاً، مهما نسب العقائديّون إليه من مهام ومسؤوليات. ومن المنطقيّ أن نعتبر أن تدخل النقابة بالسياسة يكون من أجل الشأن الذي تهتمّ به النقابة ومن خلاله فحسب.

أخطار الانغماس في السياسة

أمّا إذا تخطّت النقابة نطاق هدفها المباشر وانغمست في السياسة، بكلّ معنى الكلمة، فإنّها تنزلق في مخاطر ترتدّ عليها فشلاً وخذلاً. منها أن الأهداف النقابيّة البحت لا تعود تحظى بكامل اهتمام المسؤولين النقابيين، فتضيع في خضمّ الاهتمامات المختلفة، فضلاً عن خطر تحكّم سياسيين غير نقابيين بأمور النقابة وشؤونها.

وقد تنظر النقابة إلى السياسة من زاويتها الخاصّة، أيّ من زاوية مصالحها فحسب، ممّا يدفع النقابات ذات المصالح المتعارضة إلى الاصطدام السياسيّ في ما بينها وتهديد الاستقرار العام. كما أنّ تسييس النقابة يمسّ في الصميم حرّيّة الضمير السياسيّ لدى المواطن النقابيّ. فإذا اضطره نوع عمله

إلى الانتساب النقابي، أو كان ملزماً به بحسب القانون (الطبيب، المحامي، المهندس...)، سيرى نفسه منفسخة بين انضباطيته النقابية والتّيار السياسيّ السائرة فيه نقابته والذي لا يؤيّده ولا يريده. وهذا يناقض أبسط المفاهيم الديموقراطية.

فلتقادي هذه المحاذير والمخاطر، وحفاظاً على أهميّة التنظيم النقابيّ ودوره البناء الكبير، نوّكد على وجوب إبعاد السياسة في معناها الواسع العادي-عن النقابات. وعلى النقابة أن تقوم دوماً بمراقبة ذاتيّة تجعلها بعيدة من السياسة، اللهمّ إلا في ما يقتضيه عملها النقابيّ ومن أجله. (طبعاً هذا في الظروف العادية. أمّا في الأحوال الاستثنائية، وحيث ترى النقابة-والبلاد معها- أنّ أموراً مصيرية تفرض عليها الخروج من النطاق المرسوم لها، فإنّ العمل الوطنيّ الشامل يتخطى الاعتبارات المؤسسية، ويرفض أن يرى في المواطن غير صفته المواطنة. فالسياسة والوطنية، عند ذاك، تصبحان واحداً، لا بل تدوب السياسة في الوطنية).

ما نراه في مصلحة التنظيم النقابيّ ينسحب، أيضاً، على بقية التنظيمات المؤسسية غير السياسية. ويجب، بنوع خاص، إبعاد سيطرة الأحزاب السياسية عن هذه المؤسسات. ولا ضير أن يقوم تعاون بين حزب سياسيّ ومؤسسة غير سياسية شرط أن تبقى المؤسسة مستقلة فعلياً عن الحزب.

إلى أيّ من الأحزاب يُسمح له بالعمل قانوناً؟

موضوع الأحزاب التي يُسمح لها بالعمل القانونيّ مثار خلاف. إنّ العلم والخبر أو "الترخيص" لغير حزب سياسيّ في بلد ما بغية العمل المنظم العلنيّ القانونيّ يفرض، بادئ ذي بدء، إيماناً بحقّ التفكير السياسيّ التعدديّ والعمل له.

وهذا الحقّ تحرمه الهيئة الحاكمة-أو الساعية إلى الحكم-انطلاقاً من إيديولوجية تحتكر الحقيقة وتماهي الحزب والمجتمع، متقرّدة، بالتالي، بحقّ التقرير السياسيّ برمّته. ومثاله الإيديولوجيات الفاشية والنازية والماركسية. ولهذا الموضوع جوانب عديدة يقتضي كلّ منها دراسات موضوعية وافية لإظهار الخطأ الجوهرية في كلّ من تلك الإيديولوجيات التي قادها ويقودها إلى تبرير موقفها من فرض النظام الكليّ.

إذاً، حيث النظام ديموقراطيّ، والمؤسسات السياسيةّ الشعبية يعترف بعضها لبعض بحقّ العمل العلنيّ القانونيّ، فإنّ الموضوع يُطرح ويُناقش.

وقليلة هي المؤسسات التي وفته حقه بالبحث والدراسة واتخذت منه موقفاً عقائدياً صريحاً.

من تلك المؤسسات الكتاب اللبنانيّة، هذا "الحزب الديمقراطيّ الاجتماعيّ اللبنانيّ" الذي يصبّ اهتمامه أولاً وآخرًا على خير الشخص الإنسانيّ، والذي يؤمن بحقّ المواطن في أن تتأمّن له الأجواء الماديّة والمعنويّة ليحيا حرّيته وينميّ إنسانيّته، والذي نادى وينادي، نتيجة ذلك، بحقّ كلّ مواطن في أن يعلن ما يقتنع به وأن ينتظم في مؤسسات سياسيّة وغير سياسيّة تتوافق واعتقاداته.

الموقف النظريّ غير محقّق عالمياً

يبدو للوهلة الأولى أنّ من الواجب السماح لأيّ جماعة كانت من المواطنين بتكوين جمعية سياسيّة تعمل علناً وبحماية القانون.

ويصعب على أصحاب هذا الرأي أن يوقّفوا بين حقّ كلّ مواطن في التعبير عن رأيه وإيمانه فالانتظام في مؤسسات سياسيّة تجسّد هذا الرأي والإيمان، وحرمان بعض المواطنين حقّ الالتزام المؤسّسي القانونيّ. فيرون أنّ لا موقف وسطاً: فإمّا الإجازة للمواطنين جميعهم في إنشاء الأحزاب والانضواء إليها، وهذا ما يريدونه لتوافقه، في يقينهم، والحرّيّة الحقّة، وإمّا فرض وحدانيّة الحزب السياسيّ انطلاقاً من مفاهيم أيديولوجيّة معيّنة، وهذا ما يرون فيه قتلاً للحرّيّة والديموقراطيّة.

لو تطلّع أصحاب الرأي هذا إلى الواقع في البلدان جميعها لأدركوا أنّ موقفهم النظريّ ليس محقّقاً في أيّ دولة من دول العالم. فليس من بلد واحد يطلق العنان لحرّيّة إنشاء الأحزاب. فالتنظيم الحزبيّ مقيدّ بهذا أو ذاك من القوانين والاعتبارات، وهذه أو تلك من العقائد. فمهما تساهل القانون في فرنسا، مثلاً، فلا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يُسمح بالعمل السياسيّ القانونيّ لحزب ينادي بعودة الملكيّة. وتقف المملكة المتّحدة بقوة في وجه أيّ محاولة لإنشاء حزب نازيّ فيها... وتتسلسل الأمثلة لتثبت أن أعرق البلاد ديموقراطيّة وأكثرها تساهلاً تضع حواجز معيّنة أمام حرّيّة التنظيم السياسيّ الحزبيّ.

لا عمل حزبيّاً متقلّناً من الشروط

وفي لبنان يعارض اللبنانيون في شبه إجماع أيّ حزب ينادي، مثلاً، بجعل لبنان وطنًا قوميًا مسيحيًا أو وطنًا قوميًا إسلاميًا... أليس على مثل هذا الأساس يلاحق القضاء "حزب التحرير الإسلامي"؟

وسبب ربط التنظيم السياسي الحزبي بروابط مبدئية معينة يعود إلى أن الحرية المطلقة على الصعيد المجتمعي خطيرة ولا وجود لها على أرض الواقع. وقد كانت وهماً وخيالاً دغدغا أحلام الكثيرين وقاداهم إلى غير فوضى وكرثة.

فلا بدّ، إذًا، من الإقرار بأنّ من المحال على مجتمع من المجتمعات أن يترك العمل الحزبي السياسي متفلسًا من أيّ قيدٍ أو شرط. والقضية تؤول، في نهاية الأمر، إلى تحديد المعيار الذي على أساسه يُرخص القانون لتجمع سياسي معين بالعمل العلني القانوني ويحرمه على تجمع سياسي آخر. فما هو هذا المعيار؟

قد يخطر على البال، أوّل ما يخطر، أن نجد في دستور الدولة المعيار والمنطلق الأساسي. ولكن إلى أيّ مدى يمكن الركون إلى الدساتير وإلى اعتبارها منطلقًا ومعيارًا؟ أليس بينها ما يقوم على مبادئ متخلفة؟ وأخرى على مبادئ تسلطية؟ ثمّ ألسنا في حاجة إلى معيار حكم وتحليل لمعرفة ما إذا كان الدستور صالحًا أم غير صالح؟ وقد تقرض ظروف معينة على بلد ما دستورًا لا يقره شعبه ولا يرغب فيه. فكيف يعتبر الدستور إذ ذاك مرجعًا للحكم والتقرير في هذه القضية؟

وقد يجد آخرون في المعتقدات الشعبية ضالّتهم المنشودة. وهذا أيضًا لا يفيدنا بشيء، لأنّ المحاذير تفوق محاذير الدستور خطورة إنّ لتعدّد تلك المعتقدات واختلافها، وإنّ للبلبلّة التي قد يسببها المؤولون وأصحاب الغايات. وقد تقف تلك المعتقدات في وجه تطوّر المجتمع. وهنا أيضًا نحتاج إلى معايير قد يقوم الخلاف حولها بعنف أقوى.

العمل على صعيدين مجتمعيّ خاصّ و إنسانيّ عام

إذا كان الركون إلى الدساتير والمعتقدات الشعبية، كقاعدة، تحوطه الأخطار من كلّ جهة، فإنّ تجاهلها، أيضًا، خطر.

فقد يكون الدستور صالحًا وتقدّميًا. وقد تكون معتقدات المجتمع من أكبر العوامل المساعدة على السير نحو الأفضل فالأفضل، خصوصًا عندما يصل المجتمع إلى مستوى حضاريّ راق.

وفي سعينا إلى المعايير والشروط المنشودة، لا يغبين عن بال أحد اعتبار أساسي كبير هو أن معطيات الحياة السياسيّة الدوليّة تشتدّ تشابكاً وتداخلاً يوماً بعد يوم. ممّا يجعل حلقات التعاون في ما بين الشعوب تضيق إلى حدّ يقتضي معه أن يعتبر كلّ إنسان أن له وطنين: وطنه والعالم بأسره ، وقوميتين: قوميّته والإنسانيّة. لذا، فإنّ الحزب السياسيّ المؤهّل للعب دور في السياسة والساعي بطبيعة الحال إلى تسلّم الحكم أو الاشتراك فيه، على الأقلّ، مدعوٌّ إلى مشاركة العالم حياته وفي الوقت نفسه إلى معاناة معاضل مجتمعه وقضايا وظروفه وتطلّعاته. فمعايير فكره، إذاً، تقوم على صعيدين في آن واحد: صعيد مجتمعيّ خاصّ وصعيد إنسانيّ عام. من هنا الحاجة إلى معيار محليّ خاصّ وإلى معيار عام معاً.

* * *

لولا الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتّحدة في العاشر من شهر كانون الأوّل عام 1948، لكان الاتفاق على المعيار الرئيس المنشود عملاً طويلاً وصعباً، ولكان السبيل إليه يتشعب إلى حدّ اليأس منه تقريباً.

لا شكّ في أنّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان هو الحلّ المناسب، وهو المعيار الذي نفتش عنه لأنه يستجيب إلى بعدّي القضية: بعدها الفلسفيّ وبعدها الحقوقيّ.

فبعدها الفلسفيّ يوجب احترام الحرّيّة والشخص الإنسانيّ. وبعدها الحقوقيّ يوجد المرتكز القانونيّ الذي تحتاج الدولة إليه في هذا الموضوع.

فقد وضع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الركائز الأساسيّة لعلاقة الدولة بالمواطن، والعكس بالعكس. فنظرت إليه الشعوب كمثال أعلى تتوق إليه. وهو في الواقع خلاصة الآراء والمعتقدات الاجتماعيّة التي تغلي في البشريّة. وقد اعتنقته ووقّعت عليه كاملاً الأكثرية الساحقة من دول العالم.

فبما أن حوله هذا التأييد الكبير،

وبما أنّه ضمير البشريّة ووجدانها ومحطّ آمالها،

فإنّنا نرى فيه المعيار المنشود.

وإلى جانبه تقوم الاعتبارات الهامّة الخاصّة بكلّ مجتمع، شرط ألاّ تتعارض والمعيار الرئيس العام. فما هو المعيار الخاصّ، على الصعيد اللبنانيّ، الواجب اعتماده إلى جانب الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان؟

إنطلاقاً من واقع الحاجة اللبنانية، على هذا المعيار أن يكون عنصر تقريب في ما بين اللبنانيين لا عامل تفريق، منبثقاً من إرادة عامة لا إرادة فئوية، وباعتنا يدفع بنا إلى التقدم.

في يقيننا أن ما تتيسر فيه هذه الصفات هو جوهر الميثاق الوطني الذي ينير بهديه حياة اللبنانيين العامة. وهذا الجوهر هو: الإيمان ببلدان وطناً نهائياً سيّداً مستقلاً. على هذا، لا يكون في اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجوهر الميثاق الوطني أي تناقض أو تباعد. بل على العكس. إن فيهما تكاملاً والتقاء. وفيهما ما يعجل في تخطي شكل الميثاق أي حال "العقد" أو "الاتفاق" ومقتضياته إلى حال الإيمان البدهي بغاية الميثاق وجوهره.

ففي ضوء هذين المعيارين نتساءل: ما هي الأحزاب القائمة عملياً الآن على أرض لبنان والتي لا يجوز للدولة أن "ترخص" لها؟
إنها في نظرنا تنتسب إلى ثلاث فئات:

1. الحزب الشيوعي والأحزاب والحركات الاشتراكية-الماركسيّة الأخرى، من مثل منظمة الاشتراكيين اللبنانيين وحزب البعث العربي الاشتراكي:

أ – لأنّ الماركسيّة تتعارض صراحة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكأتما أراد الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعيّة الأخرى تأكيد هذا التعارض، فاتخذ ممثلو تلك الدول موقفاً معارضاً من مواد مهمة في الإعلان عندما طرحت على التصويت في الجمعية العموميّة لهيئة الأمم المتّحدة.

ب – لأن ماركسيّة البعثيين قد أصبحت صريحة.

ج – لأن إيمان البعثيين والاشتراكيين اللبنانيين القومي يناقض الإيمان ببلدان وطناً نهائياً سيّداً مستقلاً بحدوده السياسيّة الحاضرة.

2. الحزب السوري القومي الاجتماعي:

أ – لأن عنصريّة هذا الحزب تشهد لنفسها بتقسيمه البشر إلى سلالات راقية ممتازة متفوّقة وسلالات منحطة.

ب – لأن فاشييته تعبّر عن نفسها في تماهي إيديولوجيته وضمير الأمة وآمالها، وفي تماهي الحزب والمجتمع. والنازيّة والفاشيّة عدوتان للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ج – لأن إيمانه القومي يتعارض والإيمان ببلدان وطناً نهائياً سيّداً مستقلاً بحدوده السياسيّة الحاضرة.

3. الأحزاب والحركات السياسيّة الساعية إلى إقامة دولة تيوقراطيّة في لبنان أو إلى دمج لبنان بدولة أو دول أخرى وإقامة نظام تيوقراطيّ فيها، من مثل حزب التحرير الإسلاميّ وحركة الإخوان المسلمين:

أ – لأنّ النظام التيوقراطيّ يطعن حرّيّة المواطن ويتعارض، بالتالي، والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

ب – لأنّ النظام التيوقراطيّ لا يتوافق ولا بأيّ حال والعمل لوحدة اللبنانيين العضويّة.

ج – لأنّ دمج لبنان ببلد آخر يفقد لبنان سيادته واستقلاله ضمن حدوده السياسيّة الحاضرة.

هذا هو الموقف الذي يجب أن تتفهّمه الدولة من قضية "الترخيص" للقوى السياسيّة العاملة على أرض لبنان في الانتظام الحزبيّ القانوني. وهو موقف أمّلته الروح الموضوعيّة، يؤلّف بين التطلّعات الإنسانيّة العامّة واهتمامات مجتمعنا وقضاياها، ويساهم في الجمع بين تراثنا الروحيّ وتطلّعاتنا نحو غدٍ لبنانيّ إنسانيّ جميل.

وهكذا توفّق الكتاب بين الخاصّ والعامّ، وتضع مرتكزات صحيحة لتنظيم الحياة الحزبيّة في لبنان بعيدة من العصبية القوميّة والانفلاشيّة العالميّة، ومن القياس بمقياس الهوى والاعتباط.

أمّا حرمان بعض المواطنين من حقّ الانتظام الحزبيّ فلا يُفقدهم حقّهم في التعبير عن آرائهم بأشكال أخرى صالحة. يبقى للمواطنين جميعهم حرّيّة النقاش والنشر. والنتائج الخيرة أنيّا وعلى المدى الطويل التي يبسرّها التفاعل الفكريّ والحوار العقائديّ لا تقدّر بثمن. وهي أهمّ بكثير من بعض مساوئ قد تنتج منهما. وهكذا يفيد المجتمع من عناصره كلّها وتياراته وتُحترم الحرّيّة وتوضع في نطاقها الصحيح.

* * *

إلى الحرّيّة بواسطة الحرّيّة

ليست الديموقراطيّة رُقعة تُلصق على جبين شخص، أو لوحة تعلق على جبهة نظام اجتماعيّ. فقد خلط كثيرون بين أشكال الديموقراطيّة وجوهرها، أو وضعوا الشكل محلّ الجوهر، أو اعتقدوا أنّ الديموقراطيّة تقوم تلقائيًا حيث تنيسر لها مقومات الوجود الإطاريّ.

الديموقراطيّة تتبع من الداخل أو لا تقوم.

إنّها مرتبطة عضوياً بالنضج الاجتماعيّ. وهي في حاجة إلى أن يعتبر المؤمن بها أنّه مسؤول فيها وعنها.
وحدها "المسؤوليّة"، في نهاية الأمر، توجد المرتكز الديموقراطيّ الصحيح.

فالمساهمة في خلق هذه "المسؤوليّة" يقتضي "مضاعفة الجهود لتنظيم مجتمعنا على ركائز مؤسّسيّة في مختلف ميادين نشاطنا الوطنيّ تمهيداً لإقامة هيكل هرميّ جامع يؤديّ إلى ربط الأمة اللبنانيّة المنظمة بأجهزة الدولة والحكام."

إن مهمّة التنظيم المؤسّسيّ التوعيه والإرشاد والتنقيف ووضع المواطن في مكانه المسؤول.

وهنيئاً لأمة تحمل أعباء الديموقراطيّة وأثقالها، لأنّها بذلك تسير إلى الحرّية بواسطة الحرّية.